العدد (1713) السنة السابعة - الأثنين (1) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

كتابة على الحيطان

دفاعا عن عراق القانون والعدالة

عامر القيسي

نشرت جريدة المدى يوم امس (العدد ١٧١٢في ١/٣١) مقالا ل(احمد الدليمي) الذي لم اسمع به كاتبا سياسيا أو قانونيا أو حتى ان يكون له حضور في محفل ادبي أو اعلامي ، واغلب الظن ان الاسم مستعار وان كان بعض الظن اثم !وقد تضمن المقال هجوماً صارخاً ليس على هيئة المساءلة والعدالة وانما على كل القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية بما في ذلك اولئك الذين تبنى وجهة نظرهم ووصل الحد ب(الكاتب) ان ردد كالببغاء مقولات واتهامات العمالة للحكومة واحزابها وهو مايشمل الملايين التي ذهبت الى صناديق الاقتراع لاختيار (العملاء) .!

منذ البداية يعلن الدليمي عن الوجهة التي يريد ان يمرر ومرر مقالته فهو يقول في السطر الثاني من المقالة التي حددت بالثانية ولم نقرأ الاولى اين نشرت! يقول الدليمي (مايسمى قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة) وهو يعلن عدم اعترافه بقانون صدر عن مجلس النواب ويشكك بشرعيتها ، ثم ينتقل في متن مقالته ليكون قانونيا لايشق له غبار عندما يقول عن هيئة المساءلة والعدالة (هذه الهيئة اصدرت قرارات مخالفة للقانون والدستور) في الوقت الذي ما زالت هذه القضية مثار جدل واختلاف في وجهات النظر بشأنها حتى من قبل القانونيين المختصين في مختلف الكتل السياسية ولسنا هنا في مقام الجزم بشرعية أو لاشرعية الهيئة ، فهناك المحكمة الاتحادية وهي لها القول الفصل في ذلك وقد وجه اليها اكثر من استفسار لحسم هذا الموضوع من قبل اعلى القيادات السياسية ، وعلى مايبدو ان الدليمي هو مرجعية المحكمة الاتحادية ليفتي على هواه ،لكنه للاسف الشديد ينطبق عليه المثل القائل (وهب الامير ما لايملك)! واذا ما احتكمنا الى الديمقراطية وحرية ابداء الرأي فان الاطلاق الذي تحدث به الدليمي حوّله الى ملكي اكثر من الملك نفسه لان الشخصيات والقوى التي يدافع عنها تتوجه أو انها توجهت للجنة التمييزية التي شكلها مجلس النواب للبت في مثل هذه المواضيع من وجهة النظر القانونية .

وفي هذا المكان لست مدافعا عن الهيئة ولا قراراتها ولا مشككا بشرعيتها لان مثل هذه المواقف من شأن القضاء العراقي لوحده الذي سيقول كلمته الفصل في هذا الموضوع ولتجنيب الدليمي نفسه مشقة الكتابة وفق رغباته الشخصية وميوله السياسية !

وفي حين يؤكد الدليمي عدم شرعية قانون هيئة المساءلة والعدالة وعدم شرعية الهيئة فان توجهات مقالته وافكاره الخاصة قادته الى ان ينثر اتهاماته على الجميع فهو يقول (ان هذه القرارات لاقت ترحيبا واسعا ودعما من الاحزاب الطائفية الحاكمة) ولم يحدد لنا من هي الاحزاب الطائفية الحاكمة ولا ندري ان كان يعرف بان كل الكتل المتواجدة في البرلمان لها وزراء في الحكومة ام لايعرف ؟ولا ندري ان كان الدليمي يعرف ان الاستبعاد شمل كل الكتل السياسية المشاركة في العملية السياسية بما في ذلك الاحزاب (الطائفية) الحاكمة كما يحلو للدليمي ان يطلق عليها . فعن اي كتلة واي حزب يقصد الدليمي ليبصرنا حقيقة ويساعدنا على كشف المستور، خصوصا وانه في مقطع آخر يخلط الاحزاب الطائفية كما يراها بالحكومة باجمعها فيقول (وبهذا فان الاحزاب الحاكمة والحكومة قد اضفت الشرعية على هذه الهيئة غير القانونية).

ويبدو ان الدليمي لم يحتمل كثيرا القناع القانوني والدستوري الذي اراد ان يغلف به مقالته فكشف الرجل عن وجهه دفعة واحدة فاراحنا واراح القارىء معا . فمن وجهة نظره ان كل مايجري في العراق من اجرام وقتل وفساد مالي هي من صنع الاحزاب الحاكمة ، وهي كما يعلم كردية وعربية سنيّة وشيعية مسيحية ومسلمة دينية وعلمانية ومنها من الكتل التي يدافع عنها الدليمي والمشمولة بقرارات هيئة المساءلة والعدالة فيقول عن سبب تأييد قرارات هيئة المساءلة هي لاستبعاد الشخصيات الوطنية (لتستمر الحياة الصعبة التي يعيشها المواطن من جراء عمليات الاجرام بحق الشعب من قتل وتشريد وجوع وحرمان ويستمر الفساد المستشري في كافة مفاصل الحياة) ولا يقول لنا من يقوم بعمليات القتل والتشريد لان من مهام المقالة ان تشتم ولا تقول الحقيقة وهكذا بدون شخصياته الوطنية مع كل الاحترام لها (يبقى العراق مهانا ذليلا عرضة للنهب لمن هب ودب ويبقى خارج محيطه العربي) واعتقد بان الدليمي يعرف تماما باننا من نرسل للمحيط العربي المفخخات ونفايات البشر من المفخخين باحزمة الموت العشوائي ونحن من نفتي ليل نهار لقتل العراقيين ونحن من نحتضن المجموعات الارهابية لتصديرها الى محيط الدليمي العربي ونحن من نفتح الحدود لتهريب السلاح والموت باشكاله المختلفة لاطفال الروضة نحن نفعل كل ذلك لكي ننسلخ عن محيطنا العربي ؟ اليس كذلك ؟

واذا كانت للدليمي اية علاقة بعالم السياسة حتى من باب الافتراض فانه ينبغي ان يعرف ان المطلوب مصادرة القرار العراقي من كل دول الجوار بكل الوانها فضلا عن دول اقليمية خارج حدود الجوار التي ترسل المال بملايين الدولارات لتغيير مسار العملية السياسية لدينا .

ويبيح الدليمي لنفسه ان يكون من اصحاب المعرفة ببواطن الامور واسرارها ، فهو مثلا يجزم(ان القرار اتخذ من قبل موظف ليس له صلاحية في اصدار مثل هذه القرارات). وكنا نتمنى على الدليمي بمعرفته الانسكلوبيدية ان يقول لنا المعلومة المقنعة ونسأل هنا ان كان الدليمي في غرفة اتخاذ القرار لحظة توقيعه وان الذي اتخذه موظف ليس له صلاحيات ؟ لوكانت هذه المعلومة صحيحة لاستخدمها ضد الهيئة من شملتهم قرارات الاستبعاد من الانتخابات النيابية القادمة . ومسك الختام للدليمي هو كيل اتهامات بارتكاب جرائم وتهجير وتزوير وتهريب اموال نضعها جميعا مع الدليمي امام مفوضية النزاهة لكي تتأكد على اقل تقدير من ان هذه الاتهامات ليست دسا ولا كيدا ولا افتراءا وانما صادرة من حس وطني كما هو حال المقالة برمتها !

مثل هذه الأصوات ليست غريبة على الجسد العراقي وهي من بقايا فايروسات امراضنا القديمة وهي ستواصل نشر سمومها ما امكنها ذلك وما اتيح لها المجال لتمرير افكارها تحت راية الحرص على العراق وشعبه . اصوات صارت من كثرة المعرفة بها معروفة الرائحة والمصدر والهدف فنرى من خلف دموعها الكثير من التشفي لموت الابرياء ونحس خلف كلماتها الحنين الى زمن قطع الالسن والرؤوس وكم الافواه ، وهذا ليس كلاما مكررا فاصحاب هذا الخطاب لايمتهنون غير مهنة الشتيمة للآخرين الذين يدفعون الدماء من اجل عراق ديمقراطي حقيقي.

دول الجوار العراقي

أزمة التدخلات الامنية.. أزمة الجرح النرجسي

بات من البداهة بمكان ان يتزامن الحديث عن الاشكاليات السياسية والامنية التي تواجه المشهد العراقي مع الحديث عن اجندة واسعة ومعقدة لاخطار بنيوية تواجه مشروعه السياسي، اذ تنتظم هذه الاخطار وتمظهراتها في سياق مرجعيات سياسية تكشف عن حجم وطبيعة التدخلات التي تأخذ اشكالا امنية ولوجستية من قبل بعض دول الجوار وتحت يافطات مختلفة، فالبعض يشرعن هذه التدخلات في سياق الدفاع عن الامن القومي والاقليمي وعدم وضوح معطيات الواقع العراقي الجديد بعد الاحتلال الاميركي، والبعض الاخر يضعها في سياق ما تفترضه قراءة طبيعة الصراع داخل الواقع العراقي وما تركه من تداعيات واخطار وصراعات لها انعكاساتها السلبية والغائمة والتي باتت هي السمة الغالبة في منظور العديد من المحللين السياسيين وحتى بعض القادة السياسيين والامنيين على مرحلة مابعد الاحتلال الاميركي وعلى اصطفاف القوى والمكونات القومية والطائفية وحساباتها السياسية والامنية.

علي حسن الفواز

(١-٢)

والبعض الاخر يؤسس مواقفه وتحفظاته في سياق الخوف من استشراء الظاهرة العراقية الجديدة وانعكاساتها على(طبائع) الانظمة العربية وخصوصية مرجعياتها المركزية في الحكم وفي هيمنة مفاهيم تقليدية للامن القومي. ناهيك عن خطورة تداعيات اعادة انتاج ظاهرة الاحتلال الاستعماري بكل ندوبها واشكالاتها في ظل عالم بات يتعولم في خصوصياته وفي علاقاته الدولية الاقتصادية والسياسية والثقافية، مثلما تمثل هذه الظاهرة انتهاكا للمفاهيم التقليدية للسيادات والهويات الوطنية والتي اصطدمت مع نشوء ظاهرة(الدولة الوطنية) بظواهر الاستبداد السياسي وتصاعد مدّ الاصوليات السياسية والايديولوجية والدينية، فضلا عن صعود نموذجها(العسكري) المهيمن على السلطة/المعسكر، واحيانا السلطة/الحزب، والتي انعكست فيما بعد على انتاج ازمات اكثر تعقدا خاصة فيما يتعلق بازمات الامن القومي وازمة الصراع العربي الاسرائيلي وازمة العلاقة مع الجمهور.

ولعل تداعيات الحرب العراقية الايرانية ومرحلة ما بعد غزو الكويت تمثل نتيجة فاضحة لازمة هذا النموذج في فقدان اهليته، وفي فقدان هويته القديمة ذات التوصيف الثوري والقومي والوطني، اذ انها خلقت واقعا وطنيا مأزوما بالصراعات الداخلية، مثلما خلقت واقعا عربيا واقليميا هشا، فضلا عن تحويل المنطقة الغنية في الخليج الى ترسانة مسلحة لامريكا والغرب والتي بدت وكأنها مهيئة للحرب في أي لحظة، وهذا ما لم تدركه السياسات العربية التي اسهمت عبر انماط سياساتها المحلية وعبر لعبة انتظارها السلبي في انتاج لعبة الاحتلال الذي هو جزء من ازمة السلطة اكثر من كونه جزءا من ازمة الخارج، والذي اسهم ايضا في تصاعد مد الاصوليات وتعقيدات الاسلام السياسي، تلك التي انتجت نوعا من العقد السايكوباثية التي استفزت عقدة الجرح النرجسي القديم للعقل العربي، عقل السلطة والقبيلة والمعسكر..

ازمة الجوار.. جوار الازمة

التوصيف الاشكالي لازمة العلاقات السياسية وتراكماتها هو الذي دفع العديد من الدول الاقليمية الى تبني سياسات(حمائية) ارتهنت في قلقها المشوب بالحذر والغلو والريبة عبر الاستعانة بقوة الاخر، والنظر الى الازمات الاقليمية وما يهددها من اخطار بنظرة هذا الاخر وحساباته السياسية والامنية، وهو ما انعكس على النظر لطبيعة التطورات الحادثة في المشهد العراقي، اذ ان نشوء الظاهرة العراقية بتعقيداتها الصعبة قد اسهم في تفجير نوع من(الصراع)الواقعي حول مفاهيم الحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان والسلطة والطائفة والشراكة والمواطنة وغيرها، مثلما اعاد الى الواقع ذاته مجموعة من الثنائيات الصراعية التي ظلت بعيدة عن اشتغالات العقل السياسي والثقافي العربي التقليدي مثل الاحتلال والمقاومة، الحرية والاستبداد، النظام التعددي والنظام المركزي، الاسلام والاخر، وهذه الثنائيات اطلقت العنان لمكبوتات اصولية وسلفية للتعبير من منظورها المتطرف للتعددية وللهويات وخصوصياتها وعبر طرائق بررت العنف والارهاب ودعم الجماعات المسلحة وكل القوى المناهضة لما حدث في العراق بعد احتلاله في التاسع من نيسان٢٠٠٣، بقطع النظر عن طبيعة النظام السياسي الاستبدادي السابق ومواقفه الاشكالية من الامن القومي ودوره في تعقيد هذا الامن عبر اشعال حروب عبثية في المنطقة كان لها الاثر السلبي على تدهور العلاقات العربية العربية، وتبرير تواجد قوات التحالف الغرب اميركي في منطقة الخليج العربي، والتي جعلت العراق يعاني من حصار دولي منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠، اذ ان ما اسبغ على صياغة هذه المواقف يعود الى المرجعيات الايديولوجية اكثر من ارتباطه بمرجعيات سياسية، فضلا عن حساسية المنظور الامني التي جاء مع معطيات نشوء(الدولة) العراقية الجديدة، وطبيعة علاقتها مع قوات الاحتلال الاميركي والقوى المتعددة الجنسيات الاخرى، ناهيك عن الموقف التقليدي الانفعالي من الولايات المتحدة الاميركية جراء سياساتها المنحازة الى اسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي، والذي يستبطن ايضا موقفا اشكاليا ازاء الاخر المسيحي وهو ما اكدته احدى توصيفات ابن لادن للصراع مع الولايات المتحدة.

ورغم كل الجهود السياسية والدبلوماسية التي سعت الى اعادة تنظيم العلاقة العربية والاقليمية مع الدولة العراقية الجديدة، الاّ ان واقع الحال ظل يشير الى غير ذلك تماما، فالعديد من الدول العربية والاقليمية مازلت تشكل مصدرا خطيرا للتدخل في الواقع العراقي من خلال اشكال عدّة يأتي في مقدمتها الدعم اللوجستي والمعنوي للجماعات الارهابية في العراق، فضلا عن كون بعضها مازالت ممرا لتجنيد وارسال هذه الجماعات واحتضان خلاياها المسلحة، فضلا عن دعم اجندات سياسية معروفة في توجهاتها، رغم ان الدولة العراقية قد حصلت على اشكال متفاوتة من(الاعتراف) الواقعي بها من الدول العربية، واستعادة كرسيها في الجامعة العربية، وهذا الواقع هو الذي دفع لبيد عباوي وكيل وزارة الخارجية العراقية الى الاعتراف بان الدولة العراقية تسعى دائما الى ان(تتعامل بايجابية مع جميع الدول على اسس الاحترام المتبادل والمنافع المشتركة واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل كل المشاكل عبر الحوار والمفاوضات وبالطرق السلمية)١

طبيعة الوضع المعقد في العراق وتداعيات الواقع الامني فرض الكثير من الظواهر المعقدة على هذا الواقع، اذ ان غياب الاجندة الواضحة لقوات الاحتلال الاميركية بعد الاحتلال مباشرة واسقاط النظام السياسي المركزي اسهم في تأزيم المشكلة السياسية والامنية، فضلا عن ان المشكلات الموروثة التي صنعها النظام السابق جراء سياساته المشوهة مع العديد من الدول العربية والاقليمية خاصة الكويت وايران وسوريا والسعودية، والتي كرست هي الاخرى تعقيدات في البنية الاجتماعية والبنية الامنية والبنية الاقتصادية، اذ تمظهرت عبر هذه التعقيدات ديون كبيرة على المستوى الاقتصادي، وازمات معقدة في البيئة الاجتماعية عبر اتساع ظواهر الفقر وتردي الخدمات العامة والتي اقترنت بصعود اجيال جديدة استشرت بينها اشكال معقدة من التمرد الاجتماعي، وانواعا من الاحتجاجات النفسية والسياسية غير المنتظمة باشكال واطر بسبب الطبيعة العداونية للنظام وقهره لاي شكل من الأشكال والتي تتبنى هذه الايديولوجيات وتدعمها بميزانيات كبيرة وبطاقات بشرية واسعة، التمرد والاحتجاج بالقوة المفرطة. ولعل نمطية هذه السياسة التي تبناها النظام السابق جعلته امام خيارات اصطناع سياقات غامضة وسرية من التشكل الايديولوجي المتطرف وخاصة مع قوى اصولية متطرفة اسهمت في خلق قاعدة جذب لفعاليات اجتماعية وسياسية وعقائدية ترتبط مع جهات معروفة في دول الجوار وكانت هذه القوى تستنسخ التجربة الافغانية الاولى خلال مواجتها للاحتلال السوفيتي السابق لافغانستان.

ازمة الواقع العراقي ارتبطت مع ازمات السياسة وازمات الايديولوجيا، وازمات الصراع العربي والاقليمي والدولي خاصة بعد احداث ١١/ايلول سبتمبر/٢٠٠١ وانهيار دولة طالبان، وبدء الحملة الاميركية على ما يسمى بالاسلام السياسي، والدعوة الى تبني سياسات(الدمقرطة)القسرية وتوجهات معينة للاصلاح السياسي في انظمة الحكم وفي انتظام علاقاتها الدولية والاقليمية، وفرض خارطة طريق سياسي وامني لما يسمى بالشرق الاوسط الجديد والتي صنعت لها بؤرا وازمات وصراعات تحول العراق الى ساحتها الامنية والعسكرية والى نقطة لانطلاقها ..

واذا كانت هذه التمظهرات قد ظلت خاضعة في اكثر جوانبها إلى توصيف الأزمة وغياب الحوارات الجادة والاطر التي تضع تداعياتها في سياقها الصحيح، فانها ظلت محكومة بماهو خارجها ايضا، فايران وهي الجارة الاقليمية للعراق والتي تمتد حدودها معه الى اكثر من ١١٠٠كم ظلت تنظر الى الواقع العراقي الجديد رغم اشتراكها في صياغة بعض معادلاته، بنوع من الارتياب والقلق، وهذا ماجعل بعض مؤسساتها الامنية تتدخل في الشأن العراقي من خلال دعم الكثير من الجماعات المسلحة في الداخل، والعمل على افشال المشروع الاميركي في العراق، وممارسة تدخلات واضحة في رسم السياسات المستقبلية وتحالفاتها الستراتيجية.

كل هذا الدور ينطلق في جوهره من ازمة علاقتها مع الولايات الاميركية ازاء سياساتها الاقليمية والقضايا العالقة بالبرنامج النووي الايراني وامن الخليج وتهديد ما يسمى ب(الامن الاقليمي) ويقصد به هنا اسرائيل. وبقطع النظر عن طبيعة العلاقة بين ايران والدولة العراقية الجديدة، فان هذه العلاقة تظل محط شكوك والتباسات من قوى متعددة في المنطقة العربية، وهذا التصور القاصر كثيرا ما يكون مثارا لجدل وتجاذبات واصطفافات لقوى متقاطعة، يكون الشعب العراقي هو الضحية من كل ذلك، خاصة مع تصاعد اعمال العنف والارهاب التي تحصد عشرات الناس الابرياء.

وقد(دعت دراسة ايرانية حول رسم استراتيجية مستقبلية للجمهورية الاسلامية على المستوى العالمي، الى ضرورة العمل بقوة من اجل وضع «نظام مستقبلي في العراق»، وتناولت تحليلا حول الأداء الايراني هناك في ظل وجود «الاحتلال الاميركي». واعدت الدراسة «المؤسسة الثقافية للدراسات حول الغرب»، وهي

احدى المؤسسات الاستشارية لمكتب خامنئي للدراسات الاستراتيجية، التي يترأسها اسماعيل منصوري لاريجاني، أحد الضباط القدامى في قوات الحرس. واكدت الدراسة على ان توفير الأمن لإيران يقتضي بالضرورة الاستفادة من تجارب الحرب في العراق. وتوقع ان تستفيد اميركا من هذه التجربة عند وقوع أية عملية عسكرية تهدف الى إسقاط ايران) ٢

هذه الدراسة تضمنت رسم مجموعة تصورات تنطلق من اشتراطات امنية تربط بين التدخل الايراني في العراق وبين الحفاظ على توازنات اقليمية تدخل فيها مصالح وحسابات تحدد استمرار طبائع العلاقات بين ايران وسوريا وحزب الله ومواجهة تداعيات الصراع العربي الاسرائيلي والصراع الاميركي الايراني في حال حدوثه. ولاشك ان تحقيق المصالح الايرانية في هذا السياق هو ما يمثل الاساس الستراتيجي الذي تستثمره ايران عبر الاستمرار في الارباك الامني والسياسي على مستوى الواقع وعلى مستوى الصلاحيات الشرعية في ادارة الدولة ومستقبلها

فقد(طالبت الدراسة بضرورة التصدي للتهديدات الاميركية المتزايدة ضد سورية نظرا لعلاقتها مع لبنان، ومواجهة «الكيان الصهيوني» في الظروف المستقبلية المحتملة، والسعي لتقليص الهيمنة الاميركية ووجودها في العراق بهدف تأمين مصالح ايران وأمنها، والسعي لجعل النفقات العسكرية الأميركية في العراق تزداد بهدف تقليل احتمال القيام بعمل مماثل ضد ايران. واشارت الدراسة الى عدد من الخيارات الممكنة على المستوى الدولي، منها استغلال الوثائق ذات المصداقية، والتي تم الكشف عنها خلال المواجهات الاميركية ضد ايران، ومنها تقرير العراق الى مجلس الأمن الذي يشير الى وجود ٢٤ شركة أميركية و٨ شركات اوروبية وعدد آخر من الشركات الغربية متورطة في مشاريع اسلحة العراق المحظورة، ورفع شكاوى الى المراجع الدولية، والسعي لتأطير الرأي العام العالمي بشكل واسع ضد الاميركيين، خاصة لدى المسلمين، ومنعهم من استغلال الالية المشبوهة المتبعة في اعمال التفتيش للمنشآت النووية الايرانية، واشتراط عمل المفتشين للتأكد من عدم تكرار تجربة العراق ٣

نظرية التصوير

بين النظامين الفوتغرافي والالكتروني

صبيح الحافظ

يعيش العالم هذه الايام في ثورة تكنولوجية دائمة تحدث مع كل صباح تغيراً جديداً في الاساليب او في المعدات او في الاجهزة والمكائن المتطورة ، ولكن هذه التغيرات لاتلغي ما قبلها بصورة مطلقة حيث نقرأ كلما ظهرت تقنية جديدة في صناعة الاجهزة الخدمية وغيرها من الادوات الاخرى ، يشيع في الاوساط الاجتماعية بأن ماصنع قبلها قد انتهى دوره ، وان الجديد من الاختراعات اخذت مكانها ، وهذا مفهوم واعتقاد خاطئ بالنسبة للكثير من تلك المعدات والالات ، فعلى سبيل المثال ان الهاتف النقال لم يلغ الهاتف الارضي او الهاتف اللاسلكي وان ظهور الاوعية الالكترونية لتسجيل المعلومات مثل الافلام والاقراص الممغنطة وغيرها هي ايضاً لم تلغ الوعاء الورقي لتسجيل المعلومات عليه ، وهذا ينطبق على مفهوم ونظرية (التصوير).

أن كاميرات التصوير الفوتوغرافي وافلامها تبقى لها اهميتها واستعمالاتها المختلفة هي الافضل والاحسن من غيرها ، وان ابتكار واختراع الكاميرات الالكترونية (الرقمية) لاتغطي مجالات التصوير في احوال عديدة ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية انها تحتاج الى اجهزة ومعدات تكميلية مكلفة اقتصادياً منها على سبيل المثال ،ان الصورة الملتقطة بالكامرة الرقمية وبهدف طبعها على الورق يتطلب استعمال الحاسبات الالكترونية لهذا الغرض ، وهناك صعوبات ومشكلات اخرى لايسعنا ذكرها في هذا الموضوع الموجز. ولاجل الفائدة والمعرفة نتحدث عن الفكرة الاساسية ومقوماتها للتصوير الفوتوغرافي وهي في نفس الوقت تنطبق هذه الفكرة وعناصرها على التصوير الالكتروني على الكاميرات الرقمية.

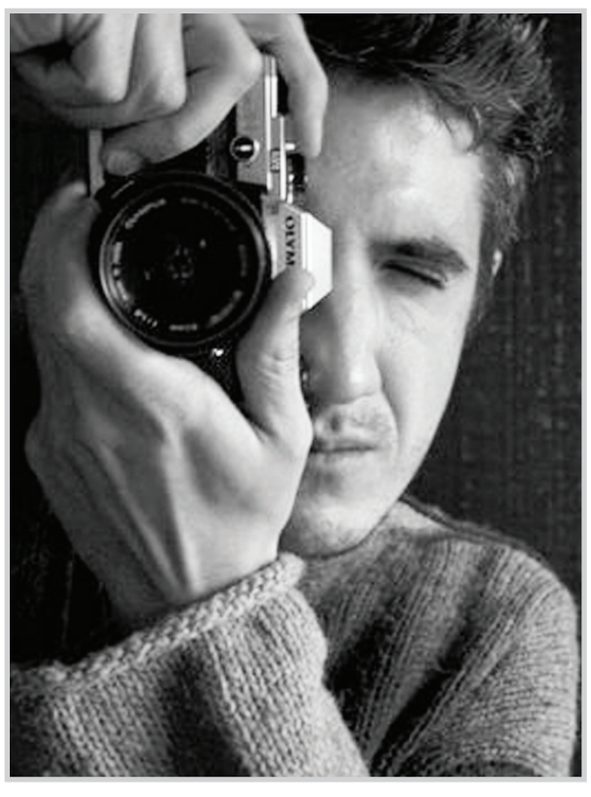

الفكرة الاساسية للتصوير:

نشأت الفكرة الإساسية الاولية لالة التصوير اساساً على مرور الاشعة الضوئية من فتحة صغيرة في جسم الة التصوير ، هذه الفتحة الصغيرة وضع فيها عدسة ودور هذه العدسة تجميع الاشعة في نقطة على مستوى معين ، هذا المستوى هو البعد البؤري لهذه العدسة الذي تكون فيه الصورة اكثر حدة في التفاصيل من أي نقطة اخرى وهذا المستوى هو الذي يمر فيه الفلم الحساس المرادالتسجيل عليه ، وكلما اختلفت المسافة بين العدسة والاصل المراد تصويره اختلفت ابعاد الصورة المتكونه على الفلم ويمكن تحديد ابعاد هذه الصورة بواسطة قانون بسيط عن طريقه يمكن تحديد ابعاد أي صورة .

ابعاد الصورة = ابعاد الاصل المراد تصويره ×

ومن اساس نظرية التصوير:

انه لابد من التحكم في الوقت الذي يسمح فيه بمرور الضوء فلابد ان تجهز الة التصوير (بالغالق (SHUTER) وهو الذي يتحكم في الزمن الذي يسمح فيه بمرور الضوء خلال العدسة الى الطبقة الحساسة ، وقد يكون هذا الزمن ١/٥٠٠ من الثانية او ١/٢٥٠ من الثانية ١ و١ /١٠٠ او ١/١٢٥٠ و ١/١٢٥ و١/١٠ من الثانية ...الخ ويوضع الغالق على الة التصوير في احد الاماكن التالية:

١. بين العدسات (وذلك في اغلب الانواع الجيدة).

٢. امام العدسة او خلفها مباشرة.

٣. في الخلف امام الطبقة الحساسة مباشرة ويمكن بواسطته الحصول على سرعات عالية جداً قد تصل الى ١/٢٠٠٠ من الثانية ويوجد هذا النوع في اجود انواع الات التصوير.

ومن اساسيات نظرية التصوير:

التحكم في كمية الضوء المار الى الطبقة الحساسة ويتم ذلك عن طريق الغالق وهو عبارةعن صفائح رقيقة متداخلة مع بعضها ووظيفته تحديد اتساع الفتحة التي تمر منها الاشعة الى الطبقة الحساسة ، وعلى ذلك فهو يتحكم في كمية الضوء التي يسمح بدخولها الى داخل الة التصوير، ومن الضروري أن نتحدث عن الضوء لان دراسته من اساسيات التصوير.

يسير الضوء في خطوط مستقيمة ويمكن ان يحدث له حالتين ، اما ان يمتص هذا الضوء اذا سقط على وسط معتم أي لايعكس منه شيء ، او يحدث له انعكاس اذا سقط هذا الضوء على وسط لامع ، او فاتح اللون يعكس معظم هذا الضوء الساقط ، والدرجات اللونية التي بين الابيض والاسود تعكس هذا الضوء بدرجات مختلفة ، وكلتا الحالتين هما اساس عمل التصوير حيث يكون الاصل المراد تصويره به كثافات لونية بين المعتم والناصع وهذه الكثافات تمتص وتعكس الضوء على حسب درجة الكثافة وهذا هو الذي يترجم الدرجات اللونية على الفلم .

ولكن هناك بعض الحالات في التصوير كانت تسبب مشاكل للمصور، ولكن لابد وان يوجد لها حل وهي ان جميع حالات التصوير يسقط عليها الضوء من الخارج فيتم الانعكاس والامتصاص لتصل كمية الضوء المطلوبة للفيلم.

العدسات:

العدسة هي القطعة الاساسية في الة التصوير ولها اكبر الاثر في قيمة الالة ، وقد تكون العدسة مكونة من قطع زجاجية واحدة ، او تكون مكونة من اكثر من قطعة ، بعضها مقعر والاخر محدب وجمعت بنظام خاص حيث تمثل مجموعة هذه القطع معاً(عدسة مجمعة).

ولكل عدسة بؤرة تتجمع فيها الاشعة المارة خلالها وتعرف البؤرة بأنها النقطة الواقعة على محور العدسة والتي تتجمع فيها الاشعة الموازية للمحور بعد نفاذها من العدسة المحدبة وتعرف هذه النقطة بأسم (البؤرة الاصلية) والبعد البوري للعدسة المحدبة هو البعد بين البؤرة الاصلية ومركز العدسة ، وهناك العدسة المحدبة من الوجهين ، والعدسة المقعرة من الوجهين ، او عدسة محدبة من وجه ومستوية من الاخر – المقعرة من وجه ومستوية من الاخر ، وعديد من العدسات وكل منها له عمله من حيث تجميع الاشعة ، او تقريبها والنوع الذي يكون شائعاً هي العدسات المجمعة.

وكلما كانت العدسات مصنوعة بدقة ومن مواد جيدة كلما تلافت فيها العيوب.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net